

## تصريح للأمين العام لمجلس الوزراء الفلسطيني أحمد عبد الرحمن بشأن قرار تحريم بيع الأراضي غزة، 2/6/1997.\*

إن الحملة الإعلامية والسياسية التي تشنها وتنظمها الحكومة الإسرائيلية، ضد السلطة الوطنية، وأجهزتها الأمنية والتي تركزت، ضد جهاز المخابرات العامة وضد العميد توفيق الطيراوي رئيس الجهاز في الضفة الغربية، بسبب قرار السلطة بتحريم بيع الأرض الفلسطينية لغير الفلسطينيين، إنما تعكس عمق الضربة التي أصابت حملة الاستيطان الإسرائيلي في أرضنا الفلسطينية والتي تديرها حكومة نتنياهو بعد أن ضربت عرض الحائط بكل الاتفاقيات الموقعة بين الجانبين وباشرت جريمتها الاستيطانية في جبل أبو غنيم.

إن قرار السلطة بتحريم بيع الأرض إنما جاء للرد على حملة الاستيطان الإسرائيلية. وبعد أن جمدت حكومة نتنياهو المفاوضات، ورفضت تنفيذ الاستحقاقات المترتبة عليها في الاتفاق الانتقالي.

وقد حاولت الحكومة الإسرائيلية، المتضرر الأكبر من قرار تحريم بيع [الأرض] الفلسطينية لغير الفلسطينيين، تشويه هذا القرار الذي قصدت السلطة من ورائه حماية الأرض الفلسطينية، من الوحش الاستيطاني.

وقرار السلطة بتحريم بيع الأرض، يستند إلى القانون والقضاء. وقرار مجلس الوزراء يمنع على أي شخص أن يطبق القانون بيده، بل لا بد للعدالة أن تأخذ مجراها، والقانون الفلسطيني، يوفر للمتهم حق الدفاع عن نفسه وتعيين محام له، وكل الحقوق التي ورد النص عليها صراحة في القانون.

وقد أكدت السلطة، عدة مرات أنها شكّلت لجنة تحقيق للكشف عن ملابسات مقتل ثلاثة أشخاص، قالت الحكومة الإسرائيلية، إنهم يعملون لدى شبكات الاستيطان سمسرة لبيع الأرض الفلسطينية، وتتابع لجنة التحقيق عملها تحت الإشراف المباشر للرئيس ياسر عرفات، لأن السلطة الوطنية، لا تسمح بأن يقوم أي شخص في السلطة أو خارجها، بأخذ القانون بيده وتطبيق عدالته الخاصة على حساب سلطة القانون والقضاء.

إن السلطة الوطنية، تنفي نفياً قاطعاً وibatاً، أن يكون لجهاز المخابرات أو رئيسه العميد الطيراوي أو أي مسؤول آخر أية صلة بمقتل الأشخاص الثلاثة، الذين تقول الحكومة الإسرائيلية إنهم يعملون لديها سمسرة أراض.

إن حكومة إسرائيل المتضررة، من قرارنا تحريم بيع الأرض تقوم الآن بتحريض الحكومة الأميركية والكونغرس ضد السلطة، لأغراض سياسية سببها تمسك السلطة برفض الاستيطان، واعتبار وقف الاستيطان شرطاً لاستئناف المفاوضات.

ونؤكد للإدارة الأميركية أن السلطة الوطنية، سلطة تحترم القانون والقضاء ولن تسمح لأي شخص أن يضع نفسه فوق سلطة القانون.

\* "القدس"، 1997/6/3.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: [majallat@palestine-studies.org](mailto:majallat@palestine-studies.org)  
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
[http://www.palestine-studies.org/ar\\_index.aspx](http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx)